السياسة المائية لإسرائيل أبعادها وتأثيراتها على الأمن المائي العربي

سعد توفيق عزيز البزاز(*)

تمهيد

بدأت "إسرائيل" بدراسة الاحتياجات المائية، ورأت أن نهري: الأردن والليطاني هما المصدران الرئيسان لتغذية احتياجاتها الزراعية والصناعية ولمواجهة الاحتياجات المائية لفلسطين ورأت أيضاً أنّ نهري الفرات والنيل يعدان مصدرين رئيسين أيضاً لها في حال نجاح توسعها خارج الأراضي الفلسطينية(1) .

لقد قدمت السلطات العثمانية في القدس تسهيلات للبعثة الأمريكية من رجال البحرية التي وصلت فلسطين، فقد حملت البعثة خطاب توصية من حاخام اليهود في نيويورك فنزلت عند حاخام أمريكي، وكانت حجة البعثة تقدير منسوب البحر الميت وتعيينهِ، فالولايات المتحدة كانت مـعتنيةٍ بنهر الأردن والبحر الميت منذ وقت مبكر، حيث أخذت تساعد الحركة الصهيونية في مشاريعها؛ لاغتصاب

(*) مدرس مساعد في قسم التاريخ - كلية الآداب/ /جامعة الموصل

(1) محمد أحمد سليم، "دبلوماسية المياه أو الجديد في نهر الأردن" ، مجلة الهلال ،العدد 7، مصر، 1964، ص ص42-43 .

الأرض والمياه العربية (2). ويعود اعتناء إسرائيل بالمياه العربية إلى عهد هرتزل(*) عندما كتب يصف طبيعة المجتمع اليهودي الذي أخذ على عاتقه استيطان فلسطين.

إن المؤسسين الحقيقيين للأرض القديمة - الجديدة هم مهندسو المياه، فعليهم يعتمد كل شيء في تجفيف مستنقعات الماء في المساحات المجدبة وإنشاء معامل توليد الطاقة الكهربائية من الماء.

لقد انتهزت الحركة الصهيونية وهي في بدء تكوينها وجود قوات الاحتلال البريطاني في مصر فعمدت إلى التفاهم مع الحكومة البريطانية لإبقاء لجنة فنية لدراسة إمكانية سحب مياه النيل إلى سيناء من أجل إقامة مستعمرات لاستيطان اليهود فيها، وكان ذلك تمهيداً لسحب مزيد من المياه في المستقبل داخل الأراضي الفلسطينية والى منطقة النقب خاصة، وقد حاول هرتزل توقيع اتفاقية مع السلطات البريطانية على أساس استغلال أراضي سيناء لمدة 99 سنة قابلة للتجديد، إلا أنه لم يحصل من هذه السلطات على تأييد للمشروع بعد أن تبينت أن سحب المياه إلى سيناء سيؤثر على سياسة التوسع الزراعي في مصر (3)، وبمرور الوقت اكتسبت المياه أهمية في الفكر التوسعي الإقليمي والاستيطاني الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة.

---

(2) المصدر نفسه، ص44.

(*) ثيودور هرتزل: وهو مؤسس الحركة الصهيونية.

(3) محمود رياض، "إسرائيل والمياه العربية، القضية وتطورها "، مجلة الباحث العربي، العدد (6)، كانون الثاني، آذار، 1986، ص11 .

إن اختيار الصهاينة لفلسطين ذاتها وعدم تفضيلهم مناطق أخرى إنما هو ممارسة للفكر الجيوسياسي الألماني الضيق [4]، فقد صرح ناحوم غولدمان رئيس المؤتمر الصهيوني في خطابه الذي ألقاه في مدينة مونتريال بكندا في عام 1947: (بأنه كان يمكن لليهود أن يحصلوا على أوغندا أو مدغشقر ليقيموا في أي منها وطناً يهودياً، ولكن لا يريد اليهود إلا فلسطين؛ لأنها ملتقى الطرق بين أوربا وآسيا وأفريقيا ؛ ولأنها القوة الحقيقية للقوة السياسية العالمية ؛ ولأنها المركز العسكري الاستراتيجي)[5]، وهذا الإصرار على فلسطين يؤكد النقطة المحورية في الفكر الجيوسياسي ويؤكد أهمية الموضع الجغرافي للدولة.

وفي هذا المجال فقد أكد الجغرافي البريطاني السير هالفورد جون ماكندر في بحثه الموسوم "المحور الجغرافي للتاريخ" الذي ألقاه في عام 1904 أمام الجمعية الجغرافية البريطانية، وصوَّر أفكاره في كتابه "المثل الديمقراطية والواقع" الذي صدر في عام 1919[6] الذي عبر فيه ماكندر عن تأييده للوطن القومي لليهود في فلسطين.

---

(4) محمود توفيق محمود ، الجغرافية السياسية لإسرائيل ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1977 ، ص ص28-29 .

(5) للتفصيل أنظر : خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني ، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت ، 1973، ص14؛ خيري حماد، أبعاد المعركة مع إسرائيل والاستعمار، دار الكتاب العربي، القاهرة ، 1967 ، ص102؛ سعدي السعدي، التوزيع الجغرافي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1974، ص43-46 .

(6) للتفصيل أنظر:

Harlford John Mackinder, The Geographical Pirot of History, Geographical Journal, Vol. XXIII, 1904, PP. 421-444, Democratic Ideals and Reality: A study on the politics of Reconstruction, H. Holt and Co., 1919.

لقد حاولت الوكالة اليهودية تعديل الحدود التي اتفقت عليها فرنسا وبريطانيا في معاهدة سايكس بيكو في عام 1916، التي كانت تقضي بجعل نهر بانياس داخل الحدود السورية ، ونهر الحاصباني داخل الحدود اللبنانية وأن تقع الشواطيء الشرقية لبحيرة طبريا ضمن الأراضي اللبنانية ونهر الليطاني الذي كان يقع بأكمله داخل الأراضي اللبنانية ، حينما شعرت أن المياه الموجودة في فلسطين غير كافية لاستيعاب المستعمرين اليهود الجدد، وقد وجه حاييم وايزمن[*] خطاباً إلى اللورد كرزن وزير خارجية بريطانيا في 30 تشرين الأول 1920 يوضح أن الحركة الصهيونية لا تطالب بأراضي فلسطين فحسب بل ترى أن تمتد حدود ما سمي بالوطن "القومي اليهودي" لكي تشمل جنوب لبنان وبذلك يدخل حوض نهر الليطاني ضمن هذه المنطقة، فكان حاييم وايزمن يقصد تخزين مياه نهر الأردن في بحيرة طبريا ، وهو ما ورد لاحقاً في مشروع أمريكي في عام 1953، ولكنَّ مؤتمر الصلح في باريس رفض هذه المقترحات بناء على رفض فرنسا التي تولت الانتداب على سوريا ولبنان آنذاك[7].

الإستراتيجية المائية الإسرائيلية - الأمريكية

عقدت عدة مؤتمرات لدراسة احتياجات هذا الكيان من المياه ، فكان مؤتمر القدس في عام 1953 قد درس فيه المشروع الذي سبق أن رفضته فرنسا والذي يقوم على أساس تخزين مياه نهر الأردن في بحيرة طبريا، وكذلك نوقشت في هذا

(*) وايزمن : هو أحد العلماء والقادة اليهود ، قام بتقديم علومه لصالح الآلة الحربية البريطانية .

(7) رياض ، المصدر السابق، ص12 .

المؤتمر سبل استغلال كل نقطة من المياه التي بحوزة "إسرائيل" في الزراعة والصناعة[8].

وفي العام نفسه عهدت وكالة الإغاثة بتكليف من الحكومة الأمريكية إلى كوردن كلاب (Gordon Clapp) رئيس هيئة وادي تينيسي Tenness الأمريكية بوضع خطط لاستثمار نهر الأردن[9].

كما أن الولايات المتحدة اعتنت، في عام 1954 أيضا و بمشروع هيز من خلال ما كان يعرف بالنقطة الرابعة التي كان موفدوها يعملون في حفر الأراضي حفراً يستخدم لسقي المواشي في الطريق بين بغداد وعمان، ثم عدل مشروع هيز بعد أن أصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية وعرف المشروع بصيغته الجديدة باسم مشروع كتون – هيز [10]. وحين تقدمت سوريا بشكاوى كثيرة إلى مجلس الأمن في الخمسينات حول أنشطة "إسرائيل" التحويلية في المنطقة المنزوعة السلاح، أذيع مشروع بونجر Bungar Plan [11].

وفي تموز من عام 1979 عاد ساوندرز إلى التأكيد على المسألة ذاتها، وذكر أن قضايا المياه ستشغل على نحو متزايد اهتمام الزعامات السياسية في المنطقة خلال السنوات المقبلة، وأضاف أنه من المحتمل أن يكون ضغط الطلب

(8) رياض ، المصدر السابق، ص13 .

(9) المصدر نفسه ، ص13 .

(10) سليم ، المصدر السابق، ص43 .

(11) سليم ،المصدر نفسه ،ص42-47.

المتزايد على مصدر مائي ثابت ومحدود الكمية هو أكثر أهمية وحيوية من النفط[12]. وأشار إلى أن حدة مشكلات مياه الشرق الأوسط ستزداد بدرجة كبيرة في نهاية القرن العشرين ولاسيما شبكة نهر الأردن، وإن "إسرائيل" تسيطر الآن من خلال وجودها العسكري في جنوب لبنان على نسبة من المياه في أعالي نهر الليطاني[13].

إن المياه التي تستخدمها تل أبيب وحدها تبلغ 500 متر مكعب ، وهذه الكمية تساوي الكمية التي تستخدمها الأقطار الصناعية المتطورة التي تمتلك موارد مائية تفوق بكثير موارد "إسرائيل"[14]، جدير بالذكر أن "إسرائيل" تستهلك من المياه لكل فرد ما يعادل عدة أضعاف الكمية التي تستهلكها الأقطار العربية المجاورة.

أهداف السياسة الإسرائيلية في التعطيش الفلسطيني ونتائجها

ان المساحة المروية في منطقة الأغوار انخفضت بسبب ضعف القوة الإنتاجية لمياه الآبار العربية التي أقيمت حولها الآبار الإسرائيلية وجف قسم من

(12) فايز المرعبي ، المياه العربية للكيان الصهيوني عبر خط أنابيب تركي ، مجلة الطليعة العربية ، العدد 218، 1987/7/13 ، ص15 .

(13) وقد أثيرت بعض المخاوف حول مخطط كادت اسرائيل ان تنفذه في مرحلة سابقة وهو تحويل الجزء العلوي من النهر الليطاني إلى بحيرات نهر الأردن .

(14) ومن التفاصيل الأخرى في الدراسة انها استولت على نحو 70 مليون متر مكعب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى نحو 200 مليون متر مكعب من الجولان، وعلى نحو 400 مليون مكعب من المياه اللبنانية .

الآبار العربية ولاسيما في منطقة العوجا[15]، كما أدى إلى جفاف غالبية الآبار العربية في منطقة طولكرم[16]. لقد تناقص عدد الآبار العربية بعد جفافها فقد بقي فقط 76 بئراً من أصل 314 بئراً فقط وارتفعت نسبة الملوحة في الآبار المتبقية، فتحول المُزَارعُ العربي إلى عاملٍ مستأجَرٍ لتسهيل عملية تهجيره، كما انخفض استيعاب الأيدي العاملة في قطاع الزراعة، إذ انخفض ذلك الاستيعاب من 46% إلى 21% والى 11% في عام 1990، ولا يزال في انخفاض وذلك بسبب تناقص المساحات الزراعية لقلة المياه المخصصة للري التي أصبحت خاضعة كلياً لسلطات الاحتلال ومستوطناتها في الضفة، فقد تناقصت مساحة الأراضي الزراعية من 2.6 مليون دونم إلى 1.7 مليون دونم ثم إلى 800 ألف دونم[17]، لقد أدت الممارسات الإسرائيلية إلى تدمير الزراعة العربية في منطقة غور الأردن، ومثال ذلك منطقة قصايل في الغور الأوسط[18].

إن تفتت الملكية الزراعية وصغر حجمها أدى إلى زيادة كلفة الإنتاج وقلة الاستثمار في الزراعة لعوامل الانجراف والتعرية لقلة المياه مما أفقدها خصوبتها، كما تدنت الاستثمارات الرأسمالية في القطاع الزراعي بسبب صغر حجم المدخرات لدى المزارعين العرب والمخاطرة التي تصاحب الاستثمار في

---

(15) غازي ربابعة ، "سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية" ، مجلة شؤون عربية ، جامعة الدول العربية ، تونس ، العدد 52 ، 1987 ، ص173 .

(16) Elsa Tuma, The Economic Case for Palestine, London, Qwar 11th Press, 1991, P. 93.

(17) The Palestine Yearbook, PP. 112-113.

(18) ربابعة ،المصدر السابق، ص75 .

مجال الزراعة نتيجة لعدم ضمان استمرار تدفق المياه الكافية [19] وكذلك تم إغلاق مساحات كبيرة من الأراضي العربية بعد أن هجرها مزارعوها بسبب نقص المياه، إذ تم إغلاق 80 ألف دونم وتجريف قنوات الري في منطقة الجفلتك وبيت عمار والسدة وهدمها[20]، وإن جفاف مجاري المياه العربية في منطقتي بيت لحم والخليل أدى إلى ترك آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة على السكان العرب بعد أن ازدادت نتيجة لذلك وسائل معاقبة السكان العرب على يد سلطات الاحتلال[21].

إجراءات سياسة استنزاف المياه الفلسطينية (الضفة الغربية)

قامت سلطات الاحتلال بحفر آبار ذات عمق كبير في الضفة الغربية لنقل المياه الجوفية إلى السهل الساحلي لحرمان المواطنين العرب منها[22]. فلم يسمح لأي قرية عربية بحفر أكثر من 6 آبار صالحة للشرب منذ عام 1969[23]، كما أعطت سلطات الاحتلال شركة ميكوروت صلاحية السيطرة على 9 شبكات للمياه في الضفة منذ عام 1982، وحولت جميع الشبكات الأخرى لصلاحية السلطات

(19) Davis Ori., Arab Water Resources and Israel Water Policy, Yarmouk University, Amman, Jordan, 1984, P. 42.

(20) Esla Tuma, The Economic Case, P. 95.

(21)Green Chimpar, The Land and Economic in new Israel, Spiture Press, Washington, 1991, P. 72.

(22)Thomas Naff, Israel Water Policy and Arab Water Resources, Penselvania University Press, U.S.A., 1990, P. 83.

(23) John Cooly, The Land and Waters in West Dhaffa ,Climp press, Chicago, 1990, P. 62.

العسكرية، كما منعت السكان العرب من حفر أي بئر جديد أو تعميق الآبار القديمة وأجبرتهم على تركيب عدادات على آبارهم ، وأحالت كل من يتجاوز الكميات المسموحة له إلى المحاكم العسكرية[24].

لقد أهملت سلطات الاحتلال متعمدة شبكات الري العربية ووسائل صيانة مصادر المياه التي تزود السكان العرب باحتياجاتهم [25]، كما قامت سلطات الاحتلال ببيع المياه إلى السكان العرب بأسعار خيالية كما حصل ذلك في قرية الظاهرية في عام 1990[26]، كما صادرت سلطات الاحتلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بعد أن قطعت إمدادات المياه عنها ثم استولت عليها، فاقتطعت أجزاء واسعة من أراضي عربية في منطقة حوران وأغلقت عدة آبار عربية حتى تناقص عدد تلك الآبار من 314 بئراً إلى 50 بئراً، كما حددت سلطات الاحتلال عدد ساعات العمل الزراعية للمواطنين العرب لتقليل استهلاك المواطن العربي للمياه[27].

---

(24) J. Allan, Israel Water Strategy in the Arabs Occupation Lands, Graft house, U.S.A., 1993, P. 120.

(25) محمود شوكت ، "الزراعة والمياه في الضفة الغربية المحتلة تحت الاحتلال الإسرائيلي" ، مجلة صامد الاقتصادي ، مؤسسة صامد ، بيروت ، 52 ، 1984 ، ص83 .

(26) بشير البرغوثي ، المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة ، دار الجليل للطباعة والنشر ، عمان ، 1986، ص15 .

(27) البرغوثي ،المصدر السابق، ص21 .

لقد سيطرت "إسرائيل" على مياه نهر العوجا – اليركون الذي يبلغ تصريفه السنوي 230 م3[28]، كما قامت "إسرائيل" بتنفيذ مشروع كبير في غور الأردن يتضمن السيطرة على مياه الضفة الغربية ويتكون ذلك المشروع من ثلاث مراحل بدأت المرحلة الأولى منه في عام 1982 وانتهت بنهاية في عام 1996، ويهدف إلى إسكان 400 عائلة ويتطلب 142 مليون م3 من المياه سنوياً على حساب حاجة السكان العرب[29].

السياسة المائية الإسرائيلية في غزة

كذلك تسرب المياه المالحة إلى أعماق الآبار العربية وفساد نوعية تلك المياه وتدهورها جعل قطاعات كبيرة من السكان العرب تعاني من العطش وتحطيم القطاع الزراعي. فضلاً عن تزايد المشكلات الصحية والاجتماعية بين السكان الفلسطينيين بعد أن انخفضت مساحة الأراضي العربية المروية من 27% إلى 4%[30].

لقد أدت عمليات الضخ إلى استنزاف الاحتياطي المائي في الآبار الجوفية العربية وزيادة نسبة الملوحة فيها حيث تقدر حالياً 600 ملغ في اللتر الواحد وهي المعدلات المرتفعة دولياً، إذ يجب أن لا تزيد نسبة الملوحة المسموح بها صحياً

(28) جمال مظلوم، "المياه في إسرائيل" ، نشرة دراسات عربية ، الدار العربية للدراسات والنشر، القاهرة، العدد 29 ، 1990 ، ص25 .

(29) عبد القادر أحمد ،" إسرائيل والمياه العربية" ، مجلة صامد الاقتصادي ، مؤسسة صامد ، بيروت، 52 ، 1984 ، ص15 .

(30) حسين عليوي عيشون ،" الأطماع الصهيونية في المياه العربية وأثرها في الأمن القومي العربي" ،مجلة أم المعارك ، بغداد ، 1997/13/12، ص57 .

على 250 ملغ / لتر وفق إرشادات منظمة الصحة العالمية ، كما أدت السياسة الإسرائيلية إلى إفقار القطاع وذلك بتدمير الحمضيات التي تكون 20% تقريباً من قيمة الناتج الزراعي، كما حالت دون تمكن المزارعين العرب من ري مزروعاتهم أو توسيع استثماراتهم الزراعية ؛ بسبب قلة الإمدادات المائية وتحديد كميات المياه[31].

السياسة الإسرائيلية في مياه اليرموك

في عام 1953 دعا ايزنهاور جونستون مبعوث الرئيس الأمريكي إلى تحويل مياه النهر إلى خارج حوضه الطبيعي، وفي عام 1954 وضع الأمريكي جون كوتون أسس مشروع كبير يدعو إلى استغلال مياه نهر اليرموك على حساب حقوق كل من سوريا والأردن[32].

وفي عام 1967 قامت "إسرائيل" بضرب منشآت ونفق تحويل مياه اليرموك إلى الأردن مما أدى إلى هجرة 60 ألف أردني عن منطقة الأغوار، وفي عام 1980 قامت "إسرائيل" بشق طريق من المرتفعات السورية إلى نفق تحويل مياه النهر إلى الأردن، والهدف هو سرقة مياهه، وعندما إتفقت سوريا والأردن على بناء سد المقارن على النهر تحركت سلطات الاحتلال وبمباركة أمريكية

(31) شوكت ، المصدر السابق ،ص32 .

(32) للتفصيل أنظر : ممدوح توفيق العاني ، استغلال الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة ومشكلة نهر الأردن، القاهرة، 1963 ؛ علي غالب عزيز، فلسطين ونهر الأردن، ط1 ، مطبعة العاني، بغداد ، 1964 ؛ علي، علي محمد ، إسرائيل قاعدة عدوانية ، الدار القومية للطباعة ، القاهرة ، 1964.

لإيقاف تنفيذ المشروع، على الرغم من أن النهر يجري في أراضي عربية، ففي الوقت الذي وافقت فيه وكالة الولايات المتحدة على التعاون الفني مع الحكومات الأردنية لتمويل سد المقارن، نجحت "إسرائيل" في تأجيل قرض المشروع لتعطيل بناء السد حينما رأت أن مشروع السد يهدد مشاريعها الاستيطانية غرب وادي الأردن، والمجمع الصناعي لمنشآت البوتاسيوم في منطقة سدوم، لذا رأت أن تدمير سد المقارن سيكون أقل كلفة وفاعلية في حل المشكلات الناجمة عن وجود هذا السد[33].

وفي عام 1990 قامت "إسرائيل" بإجراء مباحثات سرية مع الأردن بعد المحادثات الأردنية – السورية بشأن مياه النهر . وتعمدت المخابرات الإسرائيلية بتسريب المحادثات لإنهاء أي اتفاق سوري ، أردني بشأن اليرموك ، وتقوم "إسرائيل" حالياً بسرقة 100 مليون/ م3 سنوياً من مياه النهر، إذ قامت بتحويل جزء من هذه المياه عن طريق هضبة الجولان بعد ربطها بسدي يكونا وبين ضخ حوالي 22 مليون / م3 إلى بحيرة طبريا ووادي الأردن لتلبية احتياجات المستوطنات اليهودية مسببة بذلك أضراراً اجتماعية واقتصادية وأخطاراً أمنية جمة للأردن الذي يعتمد على مياه اليرموك بشكل كبير، ولاسيما في المناطق الصحراوية[34].

---

(33) ربايعة ،المصدر السابق،ص177.

(34) عيشون ، المصدر السابق،ص ص51-59 .

وفي خضم ذلك تبرز لنا مسألة مهمة جداً، وهي أن الأردن يعاني من مشكلات سكانية خطيرة تكون ضغطاً على مشاريع تحسين مصادره المائية، وأن توزيع سكانه غير متساوٍ، مع عدم وجود احتياطي استراتيجي من المياه، مما يزيد من خطورة تلك الضغوط، إذ لا تزيد كمية المياه المتو افرة في الأردن على 450 مليون / م3، بينما تبلغ مجموع احتياطياته 835 مليون / م3، ولذا فهو يعاني من عجز شديد مقداره 350 مليون / م3، وقد زادت المخاطر بزيادة المساعي الإسرائيلية لسرقة مياه اليرموك، كما سببت أخطاراً أمنية كبيرة للأردن، حيث أدت إلى حرمان الأراضي الزراعية في الأردن بضفتيه الشرقية والغربية من المياه وأضافت حوالي 160 ألف طن من الأملاح إلى أراضي المملكة[35].

إن المخاطر الأمنية تتزايد في ظل الأزمة المائية التي يعاني منها الأردن، فقد اتبعت الحكومة نظام تقنين خفض كميات المياه المستهلكة، فقد طلب وزير الزراعة الأردني من المزارعين استخدام 3/1 أراضيهم وترك 3/2 لقلة المياه، مما جعل القطاع الزراعي يمثل عبئاً على الاقتصاد الأردني، فهو يستوعب 70% من القوى العاملة أي حوالي 60 ألف شخص عامل. لقد ازدادت خطورة أزمة المياه وعدم الكفاية المائية بعد العدوان الأمريكي الصهيوني الأطلسي على العراق وإبعاد 300 ألف أردني وفلسطيني من الكويت[36].

---

(35) مظلوم ،المصدر السابق،ص52.

(36) John Cooly, Israel and the Arab Water Resources, Penselvania, Groth & Reel press, 1990. P .73.

السياسة الإسرائيلية في مياه الجولان السوري

بدأت سرقة سلطات الاحتلال لمياه الجولان منذ عام 1971 بوساطة شركة ميكوروت، إذ قامت هذه الشركة بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لضخ مياه الهضبة إلى المستوطنات اليهودية، وإقامت محطة تابعة لترعة ألام الواقعة على حافة الهضبة[37].

ووضعت "إسرائيل" خطة في عام 1985 تقضي باستغلال أكثر من مليون/ م3 من المياه سنوياً في المستوطنات المقامة في الجنوب و 6 ملايين/ م3 للمستوطنات في وسط الهضبة و 8 مليون/ م3 إلى المستعمرات المقامة في شمال الهضبة هادفة من وراء ذلك إسكان 50 ألف مهاجر يهودي في الجولان ، كما قامت أيضاً بإنشاء خزانات كبيرة لتجميع مياه السيول والثلوج المنحدرة من الهضبة التي تقدر بـ 4.5 مليون/ م3 من المياه سنوياً، وكان لهذا المسعى الصهيوني مخاطر أمنية خطيرة وأبعاد استراتيجية أخطر فما تسرقه من مياه الهضبة السورية سيمكنها من إسكان 70 ألف مهاجر يهودي مقابل تهجير 90 ألف مواطن عربي سوري، ومن ثـم سيعمل ذلك على تهويد الجولان والمساومة عليها في أية تسوية مستقبلية[38].

لقد أدى احتلال الهضبة السورية أيضاً إلى زيادة مشكلات سوريا المائية بسبب شحة مواردها المائية وجفاف بعض آبارها نتيجة لموجات الجفاف وانخفاض مستوى المياه الجوفية منها، وهذا سيؤدي إلى أضعاف الموقف السوري تجاه تركيا

(37) مظلوم ، المصدر السابق ، ص11 .

(38) حسن ،المصدر السابق، ص16 .

فيما يتعلق بنهر الفرات ويضع سوريا أمام كماشتين فكاها تركيا و"إسرائيل" ، وسينعكس سلبياً على العلاقات السورية – العراقية بشأن مشكلة الفرات، وكذلك ستؤدي الإجراءات الإسرائيلية إلى صرف سوريا عن مصالح حيوية متعلقة بأمنها الوطني والاهتمام بموضوع جديد يتعلق بحياة أو موت سكانها ، مما سيؤدي إلى أضعاف الموقف السوري ضدها على جبهتين، الأولى تتعلق بالجولان والأخرى تجاه لبنان[39].

السياسة المائية الإسرائيلية في مياه الوزاني

يبلغ التدفق السنوي لمياه نهر الوزاني 65 مليون / م3، وتسيطر عليه "إسرائيل" سيطرة شبه تامة، وقد أكملت ضم منابع النهر وأجرت تغييرات طبوغرافية على حوض مجراه، وذلك باقتطاع جزء من الأراضي اللبنانية في محور الغجر – الوزاني ثم نقلت الشريط الحديدي الشائك الفاصل بين الحدود الدولية في أراضي بلدة الغجر السورية المحتلة للضفة الشرقية لمجرى نهر الوزاني[40]، بهدف تلبية احتياجات المهاجرين السوفييت، كما أنها تستخدم جزءاً من مياه النهر عبر خط أنابيب الجولان إلى الأرض المحتلة ولأجل الإفادة منها لتوليد الطاقة الكهربائية.

كما أدت الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي اللبنانية إلى إسناد نظرية الأمن الإسرائيلي برافد قوي حيث ستعيق المشاريع الإسرائيلية لنقل مياه الوزاني أي تحرك سوري في الجنوب اللبناني ، فضلاً عن إيجاد ورقة

(39) عبد القادر ، مصدر سابق، ص11.

(40) John Cooly, Israel and Arab Water Resources, Penselvaina, P. 77.

أمنية ضاغطة أخرى ضد لبنان فيما يتعلق بالجنوب اللبناني وإضعاف موقفه السياسي وفك عرى الارتباط السوري اللبناني حيث سيتمكن الكيان الصهيوني من خلال ذلك من إبعاد الموقفين السوري اللبناني وذلك بزرع بذور الخلاف بينهما(41).

جذور الأطماع الإسرائيلية في نهر النيل

لقد وردت فكرة تحويل المياه من نهر النيل إلى سيناء في مطلع القرن العشرين عن الصهيوني تيودور هرتزل عام 1903. وقد أعد هرتزل بعثة استكشافية برئاسة كسلر لدراسة إمكانية استيطان شبه جزيرة سيناء ، وقد حدد هرتزل الوسيلة لإيصال مياه النيل إلى الصحراء من خلال مد خط أنابيب بسيطة، ولكن هذا سيكون مستحيلاً بسبب قناة السويس ، لأن الماء يجب أن يضخ من الأعلى أو بعلو السفن، أو يضخ من الاسفل بعمق كبير وهذه الطريقة تبدو أسهل بكثير ، إن هذا الضخ قد يكلف مليون جنيه لكن هذا ليس بكثير على هذا المشروع ، وفي رسالة هرتزل إلى كرومر أكد بأنهم سوف يحتاجون إلى الماء من النيل وأنهم يطلبون المياه الفائضة من نهر النيل فحسب(42)، كما حاول تيودور هرتزل إقناع الحكومة المصرية بتأجير سيناء لليهود لمدة 99 عاماً قابلة للتجديد ورفدها والنقب بمياه النيل، لكن حكومة الخديوي سلطان حسين رفضت كلا العرضين ، وقد انتهزت الحركة الصهيونية فرصة عقد مؤتمر السلام عام 1919 في باريس الذي

---

(41) J. Allan, Israel Water Strategy in the Arabs Occupation Lands, P. 87.

(42) حمدي عبد المنعم، مصر وإسرائيل ما بعد كامب ديفيد ، الآفاق والتصورات ، الدار المصرية للكتاب، 1992 ، ص38 .

تلا الحرب العالمية الأولى، لترويج أفكارها حول المياه دولياً، وقد وصف وايزمان للمؤتمر حدود الدولة التي تريدها الحركة الصهيونية بشكل مفصل مضمناً إياها منابع نهر الأردن والأجزاء السفلى من نهر الليطاني واليرموك[43].

السياسة الإسرائيلية في مياه سيناء المصرية

إن المخطط الصهيوني لسرقة مياه سيناء يعود إلى منتصف الخمسينات، ففي عام 1952 أجرى المهندس اليهودي ايزاركلوس دراسة أكد فيها على وجود مخزون من المياه الجوفية يقدر بحوالي 200 مليون/ م3 في صحراء سيناء، وأشار إلى ضرورة استغلال هذه المياه واستخدامها لإحياء صحراء النقب وتحويلها إلى جنة خضراء لإغراء اليهود بالهجرة إليها وإقامة المستوطنات الزراعية فيها ومن ثم يمكن تحويلها بوجود هذه المياه إلى منطقة زراعية ذات كثافة سكانية هائلة تكون بعداً استراتيجياً هاماً، وعلى أثر ذلك بدأت مجموعة شركات أمريكية وصهيونية بإجراء عدة دراسات وإعداد الخطط الهندسية لاستغلال هذه المياه وقامت شركة ميكوروت وبمساعدة أمريكية بحفر 12 بئراً على الحدود المصرية لسحب المياه الجوفية من أعماق الأراضي المصرية[44].

(43) محسن خضر ،حرب الماء بين العرب وإسرائيل ،مجلة النهضة العربية، دار الرأي العام ،العدد 3، الكويت،1978،ص52.

(44) هرتزل : يوميات هرتزل ، ترجمة هلدا شعبان ، إعداد أنيس صايغ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ط2 ، حزيران ، بيروت ، 1973 ، ص255، ص722 .

ثم أقامت الشركات بعد ذلك سداً على منطقة حفلتك قرب نقطة التقاء وادي الجرافي بوادي الجدايد واللذ ين يقع حوضهما الجغرافي في الأراضي المصرية بهدف سرقة مياه السيول والأمطار التي تهطل على جبل خشم الفاروق والمقدرة بحوالي 10 مليون / م3 سنوياً والمتجمعة داخل الأراضي المصرية، ثم أقامت خزاناً خلف الحدود المصرية مباشرة، يستوعب كل ما يسقط من الأمطار ويتجمع من السيول على شرق صحراء سيناء وتعيد ضخها واستثمارها في إحياء مساحات واسعة من صحراء النقب لإيجاد بيئة ملائمة لليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوربا الشرقية(45). فتسببت بذلك تحديات أمنية خطيرة لمصر، وتهدف من وراء ذلك إلى قطع الطريق أمام مصر حتى لا تقوم بإنشاء مجتمعات زراعية وعمرانية في سيناء ولاسيما في ظل تجريد المنطقة من السلاح ومنع دخول الجيش المصري إليها بمقتضى اتفاقيات كامب ديفيد (معسكر داؤود) لعام 1979، أما الهدف الآخر فهو سعي "إسرائيل" لتأمين حدوده عن طريق انشاء حزام أمني من المستوطنات الزراعية لتكون حائطاً جيداً وعائقاً استراتيجياً تعبوياً أمام تحرك أي جندي مصري على الجبهة(46).

(45) homas Naff, Israel Water Policy and Arab Water Resources, P. 103.

(46) خضر، المصدر السابق، ص52 .

السياسة المائية الإسرائيلية في نهر النيل

مع زيارة الرئيس المصري أنور السادات(1970-1981) إلى "إسرائيل" تجدد إحياء الأمل القديم في نفوس الصهاينة حيث طرح السادات فكرة نقل مياه النيل عبر ترعة السلام، وكانت "إسرائيل" قد وضعت خطط لسرقة مياه النيل منذ عام 1974 وذلك عبر نموذج مشروع اليشع كالي الذي يتركز حول مشكلة المياه المستعصية والتي يمكن حلها عن طريق نقل 1% فقط من مياه نهر النيل عبر ترعه الإسماعيلية لتتمكن من مد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقطاع، أما النموذج الثاني فيتمثل بمشروع يئيور ويتركز حول إمكانية نقل مياه النيل عبر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس لإرواء المستوطنات اليهودية التي ستقام لاستيعاب يهود المعسكر الشيوعي[47].

وفي عام 1986 وضع المخططون الإسرائيليون مشروعاً تدعمه أمريكا وهو جزء من مشروع اقتصادي يتضمن نقل مياه النيل إلى "إسرائيل" عبر مشروعات دولية لإحياء منطقة النقب والقضاء على مشكلة تزويد المستوطنات اليهودية في الضفة وقطاع غزة[48].

أما مصر فإنها تعاني أصلاً من مشكلة مائية خطيرة وعجز متراكم في اقتصادها المائي يقدر بحوالي 35 مليون / م3 منذ عام 1986 ، فعندما يصل عدد سكانها إلى 70 مليون نسمة سيبلغ عجزها المائي 20 مليار / م3 في

---

(47) عبد المعطي محمد ، الاستراتيجية الإسرائيلية بعد كامب ديفيد – الاحتمالات – التوقع ، الدار العربية للطباعة ، القاهرة ، 1988 ، ص38 .

(48) J. Allon, The Nile vally, London University Press, 1988, P. 73.

ظل حصتها المائية من مياه النيل والبالغة 52 مليون / م3 سنوياً وستؤ ثر هذه المشكلة على أوضاع مصر الاقتصادية وخاصة الزراعة التي تكون عصب الحياة والإنتاج القومي المصري والركيزة الأساسية في إطار الزيادة السكانية المتوقعة ، وإن سيطرة "إسرائيل" على نهر النيل سوف تعمل على تحجيم دور مصر العربي وخنق حركتها الأفريقية وفتح مجال استراتيجي له من خلال المساومة بورقة النيل (وستكون مياه النيل لجام مصر في حالة تنصلها من اتفاقيات كامب ديفيد وانغماسها في الصف العربي) كما ذكره أولي لوبراني(49).

وكما هو معلوم أن جمهورية مصر العربية تفتقر إلى المياه باستثناء مياه النيل ولا توجد فيها مياه يعتمد عليها كمخزون استراتيجي، فأمطارها قليلة ونسبية ومياهها الجوفية غير متجددة ، كما أن قسماً كبيراً منها قد سحبت إلى ليبيا عبر مشروع النهر الصناعي العظيم ولذلك فهي بحاجة إلى كل قطرة ماء في ظل انفجارها السكاني المتوقع وخطط الحكومة المصرية في تحسين قطاعها الزراعي وتوسيعه(50).

(49) عبد الرحمن حمادي ،" جوانب من الاستراتيجية المائية لإسرائيل وأثرها على آفاق الصراع العربي الصهيوني "، مجلة الوحدة ، 88 ، 1992 ، ص115 .

(50) حسن بكر ، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي" ،مجلة السياسة الدولية ، العدد 104، 1991، ص141 .

مشاريع نقل مياه النيل

في منتصف السبعينات ظهرت مقالات في الصحف الإسرائيلية تدعو إلى شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب، وبعد ذلك جاء طرح الرئيس المصري الراحل أنور السادات فكرة إيصال مياه النيل لـ "إسرائيل" في حالة استتباب الأمن الشامل. وقد تضمنت المفاوضات بعد زيارة السادات إلى القدس مناقشات حول مستقبل السياسة المائية لـ"إسرائيل"، وركزت تلك المناقشات على وجوب استمرار "إسرائيل" في السيطرة على الموارد المائية في هذه المناطق وأن تضمن وصول مياه نهر النيل لقطاع غزة[51].

إن بيع مياه النيل إلى "إسرائيل" هي فكرة (إسرائيلية) وهي فكرة المهندس اليشع كالي الذي يعمل في شركة كاحال، وهي الشركة (الإسرائيلية) الحكومية المسؤولة عن تخطيط المياه في الدولة، ويرى اليشع كالي أن "إسرائيل" سوف يضطر لمواجهة مشكلة المياه في السنوات القليلة القادمة وأن الحل في جلب مياه من دول مجاورة أو إحضار مياه النيل إلى النقب الشمالي[52]. كما أعلن حايين بن شامر أن مصر و"إسرائيل" قادرتين على حل جميع مشكلات النقص في المياه في "يهودا والسامرة" الضفة وغزة وشمالي سيناء دون نفقات خارقة، وإذا حصلت

(51) عبد العظيم أبو العطا وآخرون ، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، بيروت ، 1985 ، ص ص212-2225 .

(52) بكر ،المصدر السابق،ص141.

"إسرائيل" على مياه النيل فإنها ستوصل المياه التي كانت توجه للنقب من نهر الأردن إلى الضفة الغربية والأردن(53).

إن فكرة المشروع تستند إلى أن نقل المياه إلى الضفة الغربية وغزة والأردن أكثر تعقيداً، وغير ممكن من الوجهة الاقتصادية إلا عن طريق التبادل، فمصر تزود النقب (الإسرائيلي) بمياه النيل، وفي المقابل تزود "إسرائيل" الضفة الغربية والأردن بمياه طبريا. وقد أفصحت عن هذا التوجه صحيفة دافار في الأول من حزيران 1986، وأن أبرز المشاريع التي طرحت لنقل مياه نهر النيل هي مشروع اليشع كالي ، ويقوم هذا المشروع على استغلال نسبة 1% من مياه النيل (0.8 مليار / م3 من حوالي 80 مليار م3/ سنة) التي تصل إلى منطقة العريش في سيناء وجرها في قطاع غزة والنقب، حيث تقدر كمية المياه التي يقترح الحصول عليها حوالي 47% من إجمالي الموارد المائية في "إسرائيل" والبالغة 1.7 مليار م3(54).

أما المشروع الثاني فهو مشروع شاؤول أرلوزوروف ، ويرى صاحب المشروع أن ثمة بدائل ثلاثة تتناول رفع مياه النيل فقط كلها قائمة على نفس العملية الهندسية، وفي هذا النطاق يتم حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها

(53) عز الدين طوقان ،حرب المياه في الشرق الأوسط، د.م، عمان ،1990،ص 156.

(54) نبيل عبد الفتاح محمد ،أزمة المياه والمتغيرات في الأمن القومي الإسرائيلي ، مجلة السياسة الدولية،العدد 60 ،القاهرة ، 1980، ص148.

قناة المياه العذبة، تلك القنوات تدفع المياه إلى نقطة سحب رئيسة في سيناء وليست بعيدة عن البالوضة في محطة الضخ(55).

إن المشروعين السابقين يهدفان إلى تزويد صحراء النقب بنصف مليار متر مكعب، وقد وجدا طريقهما للتحقق بعد تصريح السادات في حيفا إلا أن هذه الفكرة رفضت من قبل الشعب المصري والإصرار على عدم تزويد "إسرائيل" بقطرة ماء واحدة(56).

(55) أبو عطا ،المصدر السابق،ص97.

(56) كامل زهيري ،النيل في خطر ،ط1،دار ابن خلدون ، 1980،ص91-107.

Abstract

Israeli Strategy of Water Resources and the Arab Water Security

Saad Tawfik Aziz Al-Bzaz(*)

The Israeil ambitions in the Arab countries and their water resources dateback to the establishment of the Zionist movement . This movement considered water as a strategic factor in esdablishing the so called ,great Israel. Realizing that water security is among the priorities of notional security. Watešhortage is due to the ambitions and expansion policies of Israel in the Arab waters and a part of its inhabitant strategies.

Israel started considering its needs of water, and it realized that Jondan and Litani rivers could meet the agricultural and industrial need in Palestine in a ddition to the out side the Palestinian territories river Eupherates if it could be expanded.

(*) Dept. of History - College of Arts, University of Mosul.